

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة  
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

فعالية النظام الإداري لإنفاذ حقوق البراءات والتصاميم: التجربة البيروفية

مساهمة أعدها السيد ديبغوف. أورتيغا سانابريا، الأمين التقني لمديرية الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، ليما، بيرو\*

### ملخص

تصف هذه المساهمة النظام الإداري في بيرو لإنفاذ حقوق البراءات والتصاميم الصناعية. وقد تم تنسيق التشريعات الموضوعية المتعلقة بالبراءات والتصاميم داخل جماعة دول الأنديز، ولكن تتمتع الدول بالمرونة في اعتماد قواعدها الإجرائية الخاصة فيما يتعلق بالإنفاذ، وهو ما قامت به بيرو. ويتم تركيز عملية الإنفاذ في مديرية الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة، التي تعد جزءاً من المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، وتدعمها لجنة متخصصة تتولى التحقيق في حالات التعدي المزعومة، وإجراء عمليات التفتيش، وجمع المعلومات، وإصدار أوامر باتخاذ تدابير احترازية ووقف السلوك المخالف، وإصدار قرارات نهائية قابلة للتنفيذ الفوري. ويتم تقييم أداء اللجنة وفقاً لمؤشرين رئيسيين هما: سرعة اتخاذ القرارات وسلامة قراراتها، وهو ما ينعكس في نسبة القرارات التي يتم تأييدها إلى تلك التي يتم نقضها في الدرجة الإدارية الثانية: فبين عامي 2020 و2024، تم تأييد 86 في المائة من قرارات اللجنة.

### أولاً. خصائص نظام إنفاذ حقوق البراءات والتصاميم في بيرو

1. تشريعات البراءات والتصاميم الصناعية المعمول بها في بيرو مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في جماعة دول الأنديز. ومع ذلك، تتمتع كل دولة بمرونة كبيرة في وضع قواعدها الإجرائية الخاصة بإنفاذ حقوق البراءات الاختراع والتصاميم.
2. وفي بيرو، السلطة الوطنية المسؤولة عن منح حقوق البراءات والتصاميم الصناعية للاختراعات ونماذج المنفعة هي المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، من خلال مديرية الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة التابعة له.

\* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

وتتضمن المديرية لجنة تبت في حالات التعدي على تلك الحقوق وتفرض العقوبات على مرتكبيها. وقد تم اعتماد هذا النظام للاستفادة من القدرات التقنية للمعهد بصفته وكالة متخصصة في شؤون البراءات والتصاميم.

3. وتتمتع اللجنة بسلطة بدء تحقيقات يمكنها من خلالها إجراء عمليات تفتيش وجمع المعلومات. والأهم من ذلك، أنه يجوز لها فرض تدابير احترازية (موضحة أدناه)، وإصدار أمر بالوقف النهائي للسلوكيات المخالفة. وقد تشمل التدابير النهائية للجنة فرض غرامة وإزالة المنتجات المخالفة من القنوات التجارية. وبمجرد أن تصبح تلك التدابير نهائية، فهي قابلة للإنفاذ، وبالتالي يجب الامتثال لها على الفور.

#### ثانياً. مؤشرات الأداء الرئيسية لعمل اللجنة

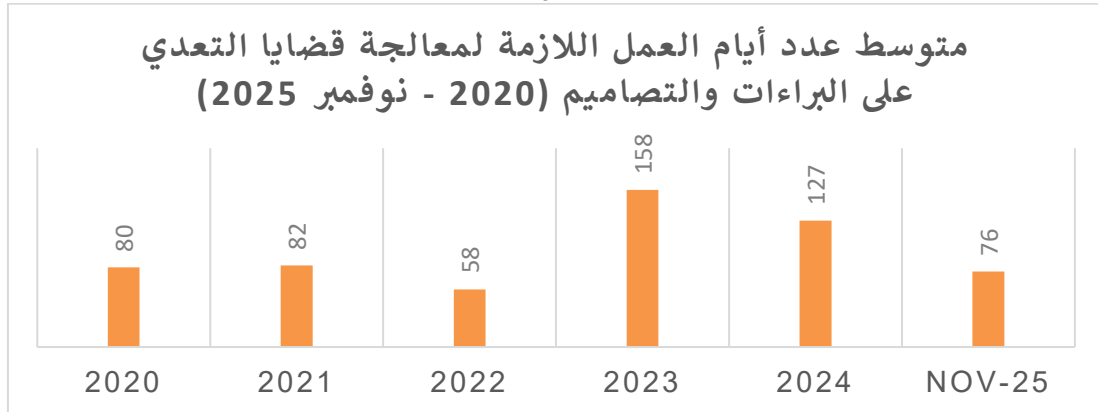
4. حققت اللجنة، حتى الآن، إنجازات مهمة من حيث سرعة إجراءاتها وسلامة قراراتها.

#### ألف. سرعة اتخاذ القرارات

5. بموجب المادة 24 من [المرسوم التشريعي رقم 1075](#)، الذي يقر الأحكام التكميلية للقرار رقم 486 الصادر عن مفوضية جماعة دول الأنديز، تبلغ المدة القصوى المسموح بها للبث في دعوى قضائية ضد التعدي على حقوق البراءات والتصاميم 180 يوم عمل (حوالي 10 أشهر). وقد التزمت اللجنة بهذا الالتزام منذ إنشائها.

6. وتسعى اللجنة جاهدة إلى البث في جميع القضايا ضمن المهل الزمنية المنصوص عليها قانوناً، بل وإلى حلها في أقصر وقت ممكن، دون المساس بحق الأطراف في الإجراءات القانونية الواجبة. ومنذ عام 2020، ظلّ متوسط وقت المعالجة الخاص بهذا النوع من القضايا دوماً أقل من الحد القانوني (الشكل 1)؛ وبين عامي 2020 و2022، كان المتوسط أقل من نصف ذلك الحد، وهو إنجاز تكرر أيضاً في عام 2025. وفي عامي 2023 و2024، زاد متوسط وقت البث في القضايا بسبب قيود تشغيلية مؤقتة.

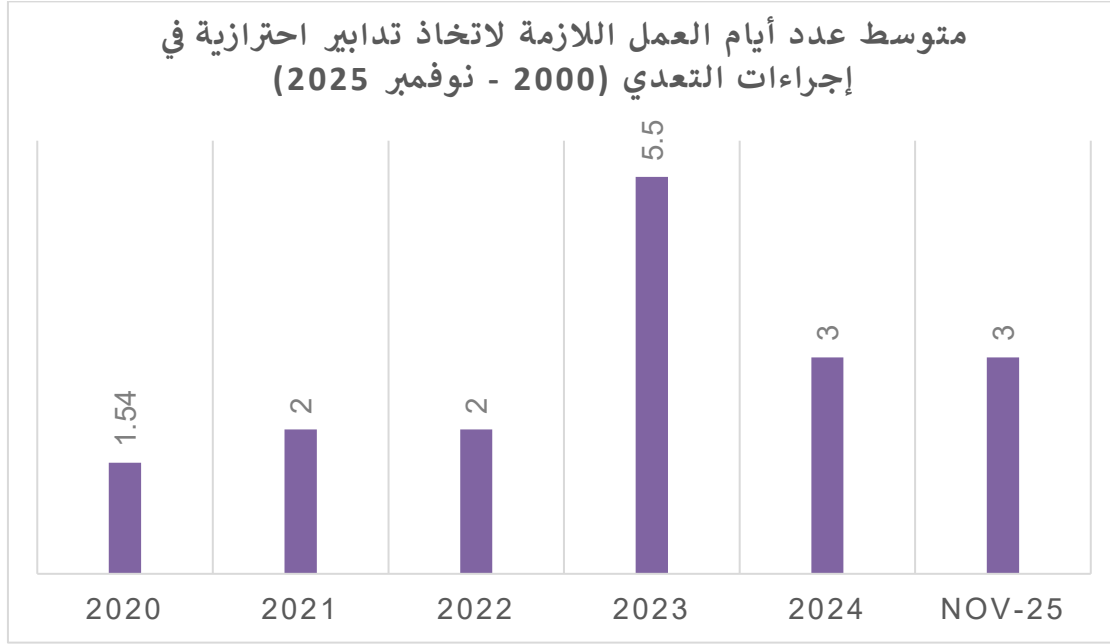
الشكل 1



المصدر: لجنة مديرية الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة.

7. وتتمتع اللجنة، لضمان فعالية قراراتها النهائية، بسلطة إصدار تدابير احترازية، بما في ذلك حظر بيع أو عرض أو استخدام أو استيراد السلع التي يُزعم أنها تتعدى على حقوق الملكية الفكرية. ويتم اعتماد تلك التدابير على وجه السرعة ولا تتطلب دفع أي رسوم أو تقديم أي ضمان مالي مقابل. وظلّ متوسط الوقت اللازم لاعتماد التدابير الاحترازية منذ عام 2020 دوماً أقل من 10 أيام عمل، وفي معظم الحالات، كان يساوي ثلاثة أيام عمل أو أقل (الشكل 2).

الشكل 2



المصدر: لجنة مديرية الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة.

#### ب. سلامة القرارات

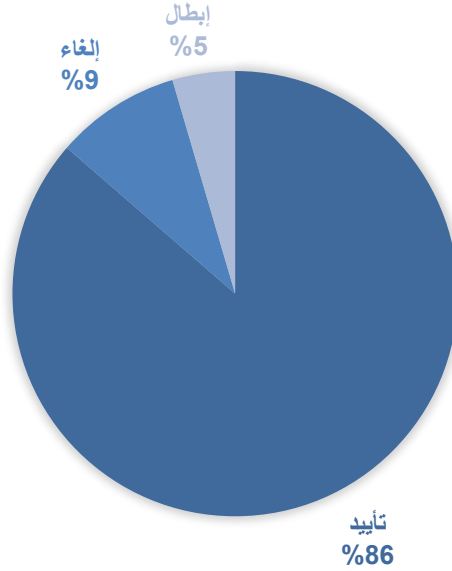
8. إن سلامة قرارات اللجنة وجودتها التقنية العالية من الأمور الكفيلة وحدها بتوليد المصدقية واليقين القانوني لمستخدميها. وتنبع قراراتها من عملية تقنية-قانونية تستند إلى خبرة المحامين وفاحصي البراءات/التصاميم. وبمجرد أن يرد المدعي عليه على أسباب الدعوى المرفوعة ضده، تحال القضية إلى فاحص البراءات/التصاميم لتحليل ما إذا كان المنتج المعني يقع ضمن نطاق حماية الحق. ويصدر الفاحص رأياً تنظر فيه اللجنة لحل المسألة.

9. وكانت اللجنة أول سلطة في منطقة الأنديز تعتمد وتطور مبدأ التكافؤ لتقييم ما إذا تم التعدي فعلاً على براءة؛ وبالتالي، فإن الحماية التي يمنحها الحق لا تقتصر على الصياغة الحرفية للمطالبات وحدها. كما تم تطوير معايير مهمة أخرى، مثل "تزامن جميع العناصر" (من أجل تحديد حدوث التعدي، يجب أن يحتوي الأصل المعني على جميع العناصر المحددة في المطالبات، سواء حرفياً أو بالتكافؤ) و"التنازل الضمني عن نطاق الحماية" (حتى لو تم ذكر تجسيد خاص في الوصف، فلن يستفيد من الحماية إذا لم يدرجه مودع الطلب في المطالبات).

10. وتتمثل إحدى طرق قياس سلامة قرارات اللجنة في تقدير نسبة القرارات التي تم تأييدها إلى تلك التي تم نقضها في الدرجة الإدارية الثانية من قبل مجلس طعون الملكية الفكرية التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI). فبين عامي 2020 و2024، أيد المجلس 86 في المائة من قرارات اللجنة، وألغى 9 في المائة، وأبطل 5 في المائة (الشكل 3).

الشكل 3

### أحكام مجلس الطعون بشأن قرارات التعدي على البراءات والتصاميم (2024-2020)



المصدر: لجنة مديرية الاختراعات والتكنولوجيات الجديدة.

### ثالثاً - الخلاصة

11. لقد أثبتت آلية إنفاذ حقوق البراءات والتصميم في بيرو فعاليتها كأداة للدفاع عن تلك الحقوق. وسيتضمن العرض الذي سيقدم في الدورة الثامنة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مزيداً من التفاصيل عن عمل اللجنة والنتائج التي حققتها، بحيث يمكن تكرار المبادرات التي نفذتها بيرو في ولايات قضائية أخرى.

[نهاية المساهمة]